

وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا تدل الا على الصدق
واما الكذب فليس بدلوله بل هو مقتضيه وقولهم
يحتمله لا يريدون ان الكذب مدلول لفظ الخبر
كما لصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو لا يتبع
عقله ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وبسبب الاول
اي الحكم الذي يقصد بالخبر فادته فائدة الخبر
والثاني ان يكون الخبر عالما به لا زماما اي لازم فائدة
الخبر لا ذكر في المفتاح ان الفائدة الاول بدون
الثانية تمتنع وهي بدون الاول لا تمتنع
كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم المانع
بحسب الواقع والاعتقاد فان الملزوم بدون
يتمتع وهو بدون الملزوم لا تمتنع تحقيقا المعنى
العموم فلهذا فائدة الخبر هي الحكم ولا زماما هو الخبر
عالمه ومعنى الملزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم
به من غير عكس كما في حفظ التوراة وزعم العمالة
في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هي
استفادة السامع من الخبر الحكم ولا زماما هو الاستفادة
منه ان الخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به
صاحب المفتاح في تحت تعريف المستدعيه
لكنه يوافق ما اوردته المحقق في تفسيره الكلام حيث
قال ان يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم
الخطاب بان الخبر عالم بذلك الحكم من الخبر نفسه عند
حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر

اذ

اذ لو لم يحصل فعلم حصوله عنده اما لانه قد حصل
قبل اول حصول بعد والاول باطل لان العلم يكون
الخبر علما بالحكم لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصل
في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله
من ذلك الخبر وكذا الثاني لان حصوله سماع الخبر
من الخبر اذ التقدير ان حصولها انما هو من نفس
الخبر فبها علم الاول بقوله امتناع حصول الثاني
قد حصل الاول وعلى الثاني بقوله مع ان سماع
الخبر من الخبر كما في حصول الثاني منه ولا يمتنع
ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول
الثاني لجواز ان يكون الاول حاصل قبل حصول
الثاني ولا يمكن حصوله لا يمتنع حصوله كما حصل
كالعلم بكونه حافظا للتوراة وحيث يولد في نفسه
هذا الحكم فائدة الخبر من علمه من شأنه ان يستفاد
من الخبر فان قيل كثيرا ما يسمع خيرا ولا يحيط
ببنا ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر لا
وايض اذ سمعنا خيرا وحصل لنا منه العلم يكون
مخبر عالما به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم
سواء علمناه قبل اوله فيكون الاول حاصل غايته
انه لا يكون علما جديدا بالخبر عن الاول
ان العلم يكون صورة الحكم حاصلة في ذهن المخبر
ضروري لوجود علمه اعني سماع الخبر والذهور
انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر

منه

فلا يتصور حصول الثاني قبل حصول
الاول اليقيني